بين الإنسان والمصلحة ضاعت الحقوق

قراءة في كتاب: حقوق الإنسان والسياسة الدولية

د. حسن جابر*

المؤلف: دافيد ب. فورسايث

تعريف: محمد مصطفى غنيم

الناشر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط، القاهرة ١٩٩٣

قدّم الكاتب في مقدمته رسماً لمنهجيته المعتمدة في مؤلّفه موضوع القراءة، فهو يصف ثم ينتقد، وهي طريقة سليمة إلى حدّ ما؛ لأنها تطرح المعطيات على بساط البحث، فتسمح للقارئ بالإطلاع عليها مجرّدة عن الغرض –وإن كان التجرّد يبقى نسبياً، مهما تحرّر الباحث من الغرضية والأيديولوجية – وتحيل القارئ والكاتب إلى مراقبين في عرض واحد.

في الفصول الأولى جهد الكاتب لتقديم وصف عن كيفية انتقال مسألة حقوق الإنسان من كونها شأناً داخلياً، تختص بالسيادة الوطنية إلى كونها جزءاً من السياسة العالمية، ولم يُبقِ المعالجة في إطارها العام وإنما أوغل في تناول المفاصل الرئيسة والأساسية كتطور التشريعات الحقوقية المتعلقة بالقطاع الخاص، ونظيراتها التي تختص بالقطاع العام.

بعد معاهدة وستفاليا، اتفق الساسة الأوروبيون سنة ١٦٨٠م على مبدأ السيادة الوطنية، وذلك للحدّ من المداخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، غير أنّ مفاعيل هذا الاتفاق لم تقف عند حدود احترام الدول سيادة الكيانات السياسية المستقلة، وإنما تجاوزتها لتشمل الممارسات الإنسانية والحقوقية داخل تلك الأطر، فبقيت التشريعات القانونية شأناً داخلياً طيلة ما يربو عن ثلاثة قرون، إلى أن اضطرت القوى الكبرى، وبذريعة الحفاظ على حقوق الإنسان، إلى اصدار إعلان المبادئ الأربعة سنة ١٩٤٨م في جنيف والتي شرّعت الباب واسعاً أمام التوظيف البراغماتي لمسألة حقوق الإنسان، في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

وخارج إطار التوظيف، ماذا يتوقع المرء من الاتفاقيات الدولية؟ فإذا كان القانون، عادة، يؤدي ثلاثة أدوار متكاملة؛ هي: أنه يشكل أيديولوجية قيمية تفرض معاييرها في السلوك الاجتماعي، ويسعى، أي القانون، إلى التحكم في السلوك عن طريق الأوامر، وأخيراً يأخذ منحى المراقبة غير المباشرة من خلال التعليم. وإذا كانت هذه الأدوار الثلاثة ممكنة الفعّالية والتأثير في التشريعات الداخلية، إلاّ أنّ قوة حضورها في الاتفاقيات الدولية تبقى ضعيفة. وهذا ما يرجّح فرضية التوظيف السياسي للمسألة في إطار العلاقات الدولية.

فالقانون الدولي رغم أنه يمثّل أعلى أيديولوجية قياساً على القوانين الداخلية، هو في حاجة إلى مراقبة للسلوك بطريقة مباشرة

* أستاذ جامعي.

أو غير مباشرة، لكن الوسائل الدولية الرسمية للرقابة تبقى ضعيفة، فيعود الأمر، في النهاية، إلى الحكومات لتمارس هذا الدور، فيُطلب منها رفع تقارير، غالباً ما تكون غير دقيقة، وأحياناً كثيرة، تهمل. للشك في مصداقيتها، غير أن الإيجابي فيها هو أنها تدفع، تدريجاً، إلى تحسين أدائها، خصوصاً إذا كانت جمعيات حقوق الإنسان الداخلية تبدي فعّالية خاصةً في هذا الإطار.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحقوق الإنسان:

تأسست الولايات المتحدة على إعلان حقوق (لا يمكن انتزاعها) في السياسة الداخلية، غير أن ثمة مشكلات عديدة تواجه تحديد مكان حقوق الإنسان في سياسة أميركا الخارجية.

في القرن الثامن عشر حذّر زعماء أميركيون من التورط بعمق شديد لصالح مثل هذه المبادئ الأخلاقية، خوفاً من أن تصبح الولايات المتحدة دولة إمبريالية، وحاول مذهب العزلة، هذا، أن يوجه السياسة إلى الداخل، وأن بإمكان أميركا أن تقود العالم من خلال تقديم المثال الذي يُقتدى به في الداخل، لا بوساطة سياسة نشطة للحقوق في الخارج.

غير أن العداء الأيديولوجي الأميركي ضد الشيوعية، كان يدفع الفريق الداعي إلى الخروج من العزلة إلى الضغط لتغيير تلك القناعات، وبالتالي التحرك النشط لمعارضة «الشر» في أنحاء العالم باسم حقوق الإنسان.

لقد أضحى الكلام البليغ عن الحقوق هو الغطاء الجليدي لكعكة العداء للشيوعية، كما عبّر الكاتب، وبات من اليسير على المتابع أن يلحظ الازدواجية في المعايير، فمن جهة تندفع الولايات المتحدة إلى تأييد كل أنواع النظم القمعية باسم مناهضة الشيوعية، تقوم في المقابل، بإحصاء تفاصيل المخالفات التي تمارسها النظم الشيوعية. وقد وصل فيها الجنوح إلى حد تعارضها مع حلفائها الأوروبيون أحياناً كثيرة؛ فقبلت، على سبيل المثال، حكومة عسكرية يونانية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ رغم ما ارتكبته هذه الحكومة من اعتقالات سياسية، وبادرت الولايات المتحدة إلى دعمها بمساعدات عسكرية بحجة التضامن بين دول حلف الناتو، في حين كانت دول غرب أوروبا تناقش فرض عقوبات اقتصادية عليها.

وسياسة احتواء النظم الشيوعية ومحاصرتها كانت تستلزم في غالب الأحيان، التحالف مع النظم غير الحرة ككوريا الجنوبية ونيكاراغوا. وقد أثارت هذه السياسة التي بدأها **أيزنهاور**، وتابعها **كيندي**، وتفاقمت مع **جونسون**، موجة من الاحتجاجات دفعت **نيكسون** إلى إجراء عملية تقويم لتلك السياسة، ومنذ ذلك الحين لم يعد الاحتواء العالمي للشيوعية مقبولاً بشكل آلي.

بلاغة كيسنجر والواقع:

اعتبر **هنري كيسنجر**، وزير الخارجية الأسبق، أن حقوق الإنسان تلائم البنيان الخارجي للدول، ومحاولة إقحام الاعتبارات الديموقراطية والدكتاتورية في السياسة الخارجية هو بمثابة تعقيد لا ضرورة له لحسابات استراتيجية، ولهذا كان ينتقد التشديد الأميركي على المبادئ الأخلاقية والقانونية بالمقارنة بحسابات العلاقات بين

القوى. وقد اعترض كيسنجر على التشدد الذي تبديه الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي بشأن المنشقين، فهو لم يكن راغباً في لعب ورقة حقوق الإنسان في العلاقات بين القطبين العالميين.

وعلى الضفة الأخرى من الأطلسي كان الأوروبيون يمارسون سياسة أكثر براغماتية من الولايات المتحدة، فقد شددوا الضغط على الاتحاد السوفياتي لدفعه إلى تقديم تنازلات في مجال حقوق الإنسان مقابل استعداد الأوروبيين لتقديم سلع استراتيجية واقتصادية.

ثمة تشريع عام في الولايات المتحدة يربط حقوق الإنسان بمساعدات اقتصادية وأمنية فضلاً عن اقتراع أميركا في مؤسسات التنمية متعددة الأطراف، وأحياناً كانت المساعدات تقدّم بواسطة وكالات خاصة غير حكومية كتعبير عن موقف اعتراضي ضد الدولة، التي تعتبرها الإدارة الأميركية، رسمياً، أنها تنتهك حقوق الإنسان.

بين عام ١٩٧٤-١٩٧٨ وضع العديد من التشريعات تحدّ من التدخلات الخارجية كرد فعل على الحرب الفيتنامية، وفي محاولة لإعادة بناء السياسة الخارجية. وإذا كان كيسنجر يمثل في سياسته انتصار حسابات السلطة على اعتبارات الحقوق المحددة، فإن جيمي كارتر كان يرمز إلى مكان الكونغرس يطالب به فعلاً، وهو سياسة إيجابية فعّالة بشأن حقوق الإنسان.

بلاغة كارتر والواقع:

من يتابع مستوى الاهتمام الذي أبدته إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر في خصوص حقوق الإنسان التي رفعها لتكون بمثابة «حجر الزاوية» و «روح» السياسة الخارجية الأميركية، يتوقع حدوث الكثير من التغيرات في تلك السياسة، إلاّ أن ذلك التأييد البلاغي، كما يعلّق الكاتب، لم يُتَرْجَم منه إلاّ القليل في ميدان التطبيق. فلم تسعَ إدارة كارتر لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية لانتزاع أفضل الحقوق في الغذاء والمأوى والكساء والرعاية الطبية الكافية، لا بل انخفض مستوى المساعدات الاقتصادية الخارجية في عهد كارتر.

وقد اتضح من جملة السياسات المعتمدة أنه لم ينوِ عرقلة العلاقات التجارية أو الاقتصادية بسبب حقوق الإنسان، خلافاً لكل الطنين الإعلامي الذي صاحب وصوله إلى البيت الأبيض، أما فرضه للحظر الاقتصادي على أوغندا في عهد عيدي أمين، فقد تم بضغط من الكونغرس خلافاً لتوجهاته الضمنية.

في المقابل، عاد إلى النهج التقليدي الذي دأبت الإدارات المتعاقبة على التزامه وتطبيقه وهو إيلاء مسألة حقوق الإنسان في الدول الشيوعية دون غيرها الاهتمام الأولى وبنسب متفاوتة تبعاً لمتطلبات المصلحة الأميركية.

وقد لاحظ الكاتب تركيز الرئيس كارتر على انتهاكات السوفيات لحقوق الإنسان أكثر من جمهورية الصين الشعبية؛ لأن إدارته كانت تزمع الاعتراف الرسمي بحكومة الصين، وبالتالي لم يكن بمقدورها رفع سقف الاعتراضات حتى لا تفسد المساعي الرامية

إلى إقامة علاقات سياسية وتجارية.

وقد انتهج كارتر سياسة مزدوجة، فمن جهة رفع من سقف المطالب الحقوقية، كرد فعل على من سبقوه في الإدارة وتحديداً كيسنجر ونيكسون، ومن جهة أخرى حافظ على ثوابت السياسة الخارجية في إيلاء المصالحة القومية الاعتبار الأول. ولم تختلف إدارة ريغان كثيراً عن سابقاتها، وإن بدا من مواقفه ميل واضحٌ إلى اعتماد سياسة العزلة.

بلاغة ريغان والواقع:

أعاد ريغان التذكير بشعار أصحاب مذهب العزلة الذي يُؤثر الاهتمام بالداخل على الخارج، فقد اعتبر الولايات المتحدة مدينة فوق تل ينبغي أن يحذو الآخرون حذوها. وفي السياق عينه انتقد أرنست و. ليفيفر مرشح ريغان لمنصب مساعد وزير الخارجية الرئيس كارتر لتوسيعه مفهوم حقوق الإنسان، واعتبرها تثير المتاعب للولايات المتحدة في الخارج.

هذا لا يعني أن إدارة ريغان لم تلتزم بثوابت السياسة الخارجية في ما يختص بمحاربة الشيوعية طيلة الحرب الباردة. فقد عكس ألكسندر هيغ وزير الخارجية، بإخلاص، تشديد الرئيس على الشيوعية الدولية والإرهاب أكثر من حقوق الإنسان. وبرز في هذا الإطار، مذهب كيركباتريك مرشداً لسياسة حقوق الإنسان الذي لا يرى في انتهاك الديكتاتوريات للحقوق سوءاً كانتهاكات المذاهب الشمولية -ويقصد هنا الشيوعية. وهذا ما يؤكد ثوابت السياسة الخارجية التي جعلت حقوق الإنسان ملحقاً للسياسة الخارجية، فيما انصب الاهتمام على منافسة القوة السوفياتية. وقد لاحظ خبير في شؤون أميركا الجنوبية، أن الولايات المتحدة أكثر اهتماماً -تاريخياً- بحقوق الإنسان التي تمس مصالح أمنية متصورة، من حقوق الإنسان في حد ذاتها.

هذا العرض المقتضب والمفيد، يخلص الكاتب إلى أن ثمة ولعاً بالعبارات البليغة بشأن القواعد الأخلاقية وحقوق الإنسان، لكن هذا الولع لا يمثّل مسارات السياسة التي تصاغ بعناية شديدة. لقد كان ينبغي على الولايات المتحدة، من أجل أمنها على المدى الطويل، أن تعارض انتهاكات النظم الدكتاتورية للحقوق، أملاً في تشجيع تغيير معتدل وتدريجي. ولدى البحث الدقيق، يصل المرء إلى استنتاج مؤثر مفاده عدم توافق المصالح الأمنية مع الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان، فالأمن يزداد ترسخاً برعاية الحقوق لا في دعم منتهكيها.

والمستغرب، في البين، أن الرأي الأميركي بقي عاجزاً، طوال عقود طويلة، عن زحزحة ثوابت السياسة الخارجية أو احداث تحولات في آراء المسؤولين المقررين لتلك السياسة. فمنذ الستينات كان عدد مجموعات المصالح غير الساعية للربح التي نشطت للتأثير على السياسة الخارجية في ازدياد مطّرد (٥٠٠ مجموعة نشطة حول حقوق الإنسان)، ومع الضغط المتزايد لم تكن محصّلة التبدلات في السياسة بمستوى الجهود. فالرأي العام في مكان وصنّاع القرار في مكان آخر وكلٌ في فلكٍ يسبحون.